

بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(١).

مناسبة هذا الباب لما قبله

هي أن الإنسان إذا أفرد الله - سبحانه - بالتوكل؛ فإنه يعتمد عليه في حصول مطلوبه وزوال مكروهه، ولا يعتمد على غيره.

والتوكل: هو الاعتماد على الله - سبحانه وتعالى - في حصول المطلوب ودفع المكروه، مع الثقة به وفعل الأسباب المأذون فيها، وهذا أقرب تعريف له، ولا بد من أمرين:

الأول: أن يكون الاعتماد على الله اعتمادًا صادقًا حقيقيًا.

الثاني: فعل الأسباب المأذون فيها.

فمن جعل أكثر اعتماده على الأسباب؛ نقص توكله على الله، ويكون قاذحًا في كفاية الله؛ فكأنه جعل السبب وحده هو العمدة فيما يصبو إليه من حصول المطلوب وزوال المكروه.

ومن جعل اعتماده على الله ملغيًا للأسباب؛ فقد طعن في حكمة الله؛ لأن الله جعل لكل شيء سببًا، فمن اعتمد على الله اعتمادًا

(١) سورة المائدة: الآية ٢٣.

مجردًا؛ كان قادرًا في حكمة الله؛ لأن الله حكيم، يربط الأسباب بمُسبباتها، كمن يعتمد على الله في حصول الولد وهو لا يتزوج.

والنبي ﷺ أعظم المتوكلين، ومع ذلك كان يأخذ بالأسباب؛ فكان يأخذ الزاد في السفر، ولما خرج إلى أحد ظاهر بين درعين؛ أي: لبس درعين اثنين^(١)، ولما خرج مهاجرًا أخذ من يده الطريق^(٢)، ولم يقل ساذهب مهاجرًا وأتوكل على الله، ولن أصطحب معي من يدلني الطريق، وكان ﷺ يتقي الحر والبرد، ولم ينقص ذلك من توكله.

ويذكر عن عمر رضي الله عنه أنه قدم ناس من أهل اليمن إلى الحج بلا زاد، فجيء بهم إلى عمر، فسألهم، فقالوا: نحن المتوكلون على الله. فقال: لستم المتوكلين، بل أنتم المتواكلون.

والتوكل نصف الدين، ولهذا نقول في صلاتنا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فنطلب من الله العون اعتمادًا عليه سبحانه بأنه سيعيننا على عبادته.

وقال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٣٣]، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، ولا يمكن تحقيق العبادة إلا بالتوكل؛ لأن الإنسان لو وُكل إلى نفسه وُكل إلى ضعف وعجز، ولم يتمكن من القيام بالعبادة؛ فهو حين يعبد الله يشعر أنه متوكل على الله، فينال بذلك أجر العبادة وأجر التوكل، ولكن الغالب عندنا ضعف التوكل،

(١) أخرجه: الإمام أحمد (٤٤٩/٣)، وأبو داود في (الجهاد، باب في لبس الأدرع، ٣/٧١)، ولم يجزم سفيان بسماعه هذا الحديث.

(٢) أخرجه: البخاري في (الإجارة، باب استئجار المشركين، ٢/١٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وأنا لا نشعر حين نقوم بالعبادة أو العادة بالتوكل على الله والاعتماد عليه في أن ننال هذا الفعل، بل نعتمد في الغالب على الأسباب الظاهرة وننسى ما وراء ذلك؛ فيفوتنا ثواب عظيم، وهو ثواب التوكل، كما أننا لا نُوفِّق إلى حصول المقصود كما هو الغالب، سواء حصل لنا عوارض توجب انقطاعها أو عوارض توجب نقصها.

والتوكل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: توكل عبادة وخضوع، وهو الاعتماد المطلق على من توكل عليه، بحيث يعتقد أن بيده جلب النفع ودفع الضر؛ فيعتمد عليه اعتماداً كاملاً، مع شعوره بافتقاره إليه؛ فهذا يجب إخلاصه لله تعالى، ومن صرفه لغير الله؛ فهو مشرك شركاً أكبر؛ كالذين يعتمدون على الصالحين من الأموات والغائبين، وهذا لا يكون إلا ممن يعتقد أن لهؤلاء تصرفاً خفياً في الكون، فيعتمد عليهم في جلب المنافع ودفع المضار.

الثاني: الاعتماد على شخص في رزقه ومعاشه وغير ذلك، وهذا من الشرك الأصغر، وقال بعضهم: من الشرك الخفي، مثل اعتماد كثير من الناس على وظيفته في حصول رزقه، ولهذا تجد الإنسان يشعر من نفسه أنه معتمد على هذا اعتماد افتقار؛ فتجد في نفسه من المحاباة لمن يكون هذا الرزق عنده ما هو ظاهر؛ فهو لم يعتقد أنه مجرد سبب، بل جعله فوق السبب.

الثالث: أن يعتمد على شخص فيما فوّض إليه التصرف فيه، كما لو وكّلت شخصاً في بيع شيء أو شرائه، وهذا لا شيء فيه؛ لأنه اعتمد عليه وهو يشعر أن المنزلة العليا له فوقه؛ لأنه جعله نائباً عنه، وقد وكل

النبي ﷺ علي بن أبي طالب أن يذبح ما بقي من هديه^(١)، ووكل أبا هريرة على الصدقة^(٢)، ووكل عروة بن الجعد أن يشتري له أضحية^(٣)، وهذا بخلاف القسم الثاني لأنه يشعر بالحاجة إلى ذلك، ويرى اعتماده على الْمُتَوَكَّلِ عليه اعتماد افتقار.

ومما سبق يتبين أن التوكل من أعلى المقامات، وأنه يجب على الإنسان أن يكون مصطحبًا له في جميع شؤونه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ولا يكون للمعطلة أن يتوكلوا على الله ولا للمعترلة القدرية»؛ لأن المعطلة يعتقدون انتفاء الصفات عن الله تعالى، والإنسان لا يعتمد إلا على من كان كامل الصفات المستحقة لأنه يعتمد عليه.

وكذلك القدرية؛ لأنهم يقولون: إن العبد مستقل بعمله، والله ليس له تصرف في أعمال العباد.

ومن ثم نعرف أن طريق السلف هو خير الطرق، وبه تكمل جميع العبادات وتتم به جميع أحوال العابدين.

* * *

وقد ذكر المؤلف في هذا الباب أربع آيات، أولها ما جعله ترجمة للباب، وهي:

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا﴾: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ متعلقة بقوله: ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾، وتقديم المعمول يدل على الحصر؛ أي: على الله لا على غيره، ﴿فَتَوَكَّلُوا﴾؛ أي: اعتمدوا.

(١) أخرجه: مسلم في (الحج)، باب حجة النبي ﷺ، ٢/٨٩٢ من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري في (الوكالة)، ٢٣١١.

(٣) أخرجه: البخاري في (المناقب)، باب حدثنا محمد بن المنثري، ٢/٥٣٩.

وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾^(١)

الآية .

والفاء لتحسين اللفظ وليست عاطفة؛ لأن في الجملة حرف عطف وهو الواو، ولا يمكن أن نعطف الجملة بعاطفين؛ فتكون لتحسين اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهِ فَاَعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، والتقدير: «بل الله اعبد».

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: ﴿إِنْ﴾: شرطية، وفعل الشرط ﴿كُنْتُمْ﴾، وجوابه قيل: إنه محذوف دل عليه ما قبله، وتقدير الكلام: إن كنتم مؤمنين فتوكلوا، وقيل: إنه في مثل هذا التركيب لا يحتاج إلى جواب اكتفاء بما سبق؛ فيكون ما سبق كأنه فعل معلق بهذا الشيء، وهذا أرجح؛ لأن الأصل عدم الحذف.

وقول أصحاب موسى في هذه الآية يفيد أن التوكل من الإيمان ومن مقتضياته، كما لو قلت: إن كنت كريماً فأكرم الضيف. فيقتضي أن إكرام الضيف من الكرم.

وهذه الآية تقتضي انتفاء كمال الإيمان بانتفاء التوكل على الله؛ إلا إن حصل اعتماد كلّي على غير الله؛ فهو شرك أكبر يتنفي له الإيمان كله.

* * *

● الآية الثانية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾: ﴿إِنَّمَا﴾: أداة

حصر، والحصر هو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، والمعنى: ما المؤمنون إلا هؤلاء. وذكر الله في هذه الآية وما بعدها خمسة أوصاف:

أحدها: قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾؛ أي: خافت لما

فيها من تعظيم الله تعالى، مثال ذلك: رجل همَّ بمعصية، فذكر الله أو ذكَّر به، وقيل له: اتق الله. فإن كان مؤمناً؛ فإنه سيخاف، وهذا هو علامة الإيمان.

الوصف الثاني: قوله: ﴿وَإِذَا قُلِّتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾؛ أي: تصديقاً وامثالاً، وفي هذا دليل على أن الإنسان قد ينتفع بقراءة غيره أكثر مما ينتفع بقراءة نفسه كما أمر الرسول ﷺ عبد الله بن مسعود أن يقرأ عليه، فقال: كيف أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: «إني أحب أن أسمع من غيري». فقرأ عليه من سورة النساء حتى بلغ قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]. قال: «حسبك». فنظرت؛ فإذا عيناه تدرقان^(١).

الوصف الثالث: قوله: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ أي: يعتمدون على الله لا على غيره، وهم مع ذلك يعملون الأسباب، وهذا هو الشاهد.

الوصف الرابع: قوله: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾؛ أي: يأتون بها مستقيمة كاملة، والصلاة: اسم جنس تشمل الفرائض والنوافل.

الوصف الخامس: قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

﴿من﴾ للتبويض؛ فيكون الله يمدح من أنفق بعض ماله لا كله، أو تكون لبيان الجنس؛ فيشمل الشئ من أنفق البعض ومن أنفق الكل، والصواب: أنها لبيان الجنس، وأن من أنفق الكل يدخل في الشئ إذا توكل

(١) أخرجه: البخاري في (التفسير، باب ﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد﴾، ٣/٢١٧)، ومسلم في (صلاة المسافرين، باب فضل استماع القرآن، ١/٥٥١).

وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَسْبَكَ اللَّهُ...﴾^(١) الآية.

على الله تعالى في أن يرزقه وأهله كما فعله أبو بكر^(٢)، أما إن كان أهله في حاجة أو كان المُتَّفِقُ عليه ليس بحاجة ماسة تستلزم إنفاق المال كله؛ فلا ينبغي أن ينفق ماله كله.

* * *

● الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ﴾: المراد به الرسول ﷺ

يخاطب الله رسوله بوصف النبوة أحياناً وبوصف الرسالة أحياناً، فحينما يأمره أن يُبَلِّغَ يناديه بوصف الرسالة، وأما في الأحكام الخاصة؛ فالغالب أن يناديه بوصف النبوة، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

و ﴿النَّبِيُّ﴾: فعيل بمعنى مفعّل بفتح العين ومفعِل بكسرهما؛ أي: مُنبأ، ومُنْبِئ؛ فالرسول ﷺ منبأ من قبل الله، ومنبئ لعباد الله.

قوله: ﴿حَسْبَكَ اللَّهُ﴾: أي: كافيك، والحَسْبُ: الكافي، ومنه قوله:

أعطي درهماً فحسب، وحسب خبر مقدم، ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخر، والمعنى: ما الله إلا حسبك، ويجوز العكس؛ أي: أن تكون حسب مبتدأ ولفظ الجلالة خبره، ويكون المعنى: ما حسبك إلا الله، وهذا أرجح.

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٤.

(٢) أخرجه: أبو داود في (الزكاة، باب الرخصة في ذلك - أي: خروج الرجل من ماله -، ٢/٣١٣)، والترمذي في (المنقب، باب الصديق ينفق كل ماله، ٧٧/٩)، والدارمي (١/٣٩١). وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وأخرجه: الإمام أحمد في (فضائل الصحابة، من طريق آخر، ١/٤٦٠).

قوله: ﴿وَمَنْ آتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: ﴿من﴾: اسم موصول مبنية على السكون، وفي عطفها رأيان لأهل العلم: قيل: حسبك الله، وحسبك من آتبعك من المؤمنين؛ ف﴿من﴾ معطوفة على لفظ الجلالة لأنه أقرب، ولو كان العطف على الكاف في (حسبك)؛ لَوَجِبَ إعادة الجار، وهذا كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِبَصَرِهِ وَيَأْمُرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٢]؛ فالله أيد رسوله بالمؤمنين، فيكونون حسبا له هنا كما كان الله حسبا له. وهذا ضعيف، والجواب عنه من وجوه:

أولاً: قولهم: عطف عليه لكونه أقرب ليس بصحيح؛ فقد يكون العطف على شيء سابق، حتى إن التَّخَوِين قالوا: إذا تعددت المعطوفات يكون العطف على الأول.

ثانياً: قولهم: لو عطف على الكاف لوجب إعادة الجار، والصحيح أنه ليس بلازم، كما قال ابن مالك:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النثر والنظم الصحيح مثنياً

ثالثاً: استدلالهم بقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِبَصَرِهِ وَيَأْمُرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. فالتأييد لهم غير كونهم حسبه؛ لأن معنى كونهم حسبه أن يعتمد عليهم، ومعنى كونهم يؤيدونه أي ينصرونه مع استقلاله بنفسه، وبينهما فرق.

رابعاً: أن الله - سبحانه - حينما يذكر الحسب يخلصه لنفسه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٥٩]؛ ففُرق بين الحسب والإيتاء، وقال تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، فكما أن التوكل على غير الله لا يجوز؛ فكذلك الحسب لا يمكن أن يكون غير الله

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾^(١). الآية.

حسبًا، فلو كان؛ لجاز التوكل عليه، ولكن الحسب هو الله، وهو الذي عليه يتوكل المتوكلون.

خامسًا: أن في قوله: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ﴾ ما يمنع أن يكون الصحابة حسبًا للرسول ﷺ، وذلك لأنهم تابعون؛ فكيف يكون التابع حسبًا للمتبوع؟! هذا لا يستقيم أبدًا؛ فالصواب أنه معطوف على الكاف في قوله: ﴿حَسْبُكَ﴾؛ أي: وحسب من اتبعك من المؤمنين، فتوكلوا عليه جميعًا أنت ومن اتبعك.

* * *

● الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾:

جملة شرطية تفيد بمنطوقها أن من يتوكل على الله، فإن الله يكفيه مهماته ويسر له أمره؛ فالله حسبه، ولو حصل له بعض الأذى، فإن الله يكفيه الأذى، والرسول ﷺ سيد المتوكلين، ومع ذلك يصيبه الأذى ولا تحصل له المضرة؛ لأن الله حسبه؛ فالنتيجة لمن اعتمد على الله أن يكفيه ربه المؤونة.

والآية تفيد بمفهومها أن من توكل على غير الله خُذِلَ؛ لأن غير الله لا يكون حسبًا كما تقدّم، فمن توكل على غير الله تخلى الله عنه، وصار موكولاً إلى هذا الشيء ولم يحصل له مقصوده، وابتعد عن الله بمقدار توكله على غير الله.

* * *

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ»؛
 قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ
 حِينَ قَالُوا لَهُ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا»^(١)
 الْآيَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ^(٢).

قوله في أثر ابن عباس رضي الله عنهما: «قالها محمد ﷺ حين
 قالوا له: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾».

وهذا في نص القرآن لما انصرف أبو سفيان من أحد أراد أن يرجع
 إلى النبي ﷺ وأصحابه ليقضي عليهم بزعمه، فلقى ركبا، فقال لهم: إلى
 أين تذهبون؟ قالوا: نذهب إلى المدينة. فقال: بلغوا محمداً وأصحابه أنا
 راجعون إليهم فقاضون عليهم. فجاء الركب إلى المدينة. فبلغوهم؛ فقال
 رسول الله ﷺ ومن معه: حسبنا الله ونعم الوكيل. وخرجوا في نحو
 سبعين راكبا، حتى بلغوا حمراء الأسد، ثم إن أبا سفيان تراجع عن رأيه
 وانصرف إلى مكة، وهذا من كفاية الله لرسوله وللمؤمنين؛ حيث اعتمدوا
 عليه تعالى.

قوله: «قال لهم الناس»: أي: الركب.

قوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ﴾: أي: أبا سفيان ومن معه، وكلمة الناس هنا
 يمثل بها الأصوليون للعام الذي أريد به الخصوص.

قوله: ﴿حَسْبُنَا﴾: أي: كافينا، وهي مبتدأ ولفظ الجلالة خبره.

قوله: ﴿وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾: «نعم»: فعل ماضٍ، ﴿الْوَكِيلُ﴾:

(١) سورة آل عمران: الآية ١٧٣.

(٢) أخرجه: البخاري في (التفسير)، باب تفسير سورة آل عمران، ٣/٢١١، ولعله في «سنن
 النسائي الكبرى».

فاعل، والمخصوص محذوف تقديره: هو؛ أي: الله، والوكيل: الْمُعْتَمَد عليه سبحانه، والله - سبحانه - يطلق عليه اسم وكيل، وهو أيضًا مُوَكَّل، والوكيل في مثل قوله تعالى: ﴿وَنِعَمَ الْوَكِيلِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً﴾ [النساء: ٨١]، وأما الموكل؛ ففي مثل قوله تعالى: ﴿إِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وليس المراد بالتوكيل هنا إنابة الغير فيما يحتاج إلى الاستنابة فيه؛ فليس توكيله سبحانه من حاجة له، بل المراد بالتوكيل الاستخلاف في الأرض لينظر كيف يعملون.

وقول ابن عباس رضي الله عنهما: «إن إبراهيم قالها حين ألقى في النار» قول لا مجال للرأي فيه؛ فيكون له حكم الرفع. وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل؛ فيحتمل أنه أخذه منهم، ولكن جزمه بهذا، وقرنه لما قاله الرسول ﷺ مما يبعد أن يكون أخذه من بني إسرائيل.

الشاهد من الآية: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعَمَ الْوَكِيلُ﴾؛ حيث جعلوا حسبهم الله وحده.

* (تنبيه):

قولنا: «وابن عباس ممن يروي عن بني إسرائيل» قول مشهور عند علماء المصطلح، لكن فيه نظر؛ فإن ابن عباس رضي الله عنهما ممن ينكر الأخذ عن بني إسرائيل؛ ففي «صحيح البخاري» (٢٩١/٥ - فتح) أنه قال: «يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل على نبيه ﷺ أحدث الأخبار بالله تقرؤونه لم يُشَبَّ، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب؟! فقالوا: هذا من

● فِيهِ مَسَائِلٌ :

الأولى: أَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْفَرَائِضِ .

الثانية: أَنَّهُ مِنْ شُرُوطِ الْإِيمَانِ .

الثالثة: تَفْسِيرُ آيَةِ (الأنفال) .

الرابعة: تَفْسِيرُ الْآيَةِ فِي آخِرِهَا .

عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا؛ أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟! ولا والله ما رأينا منهم رجلا يسألكم عن الذي أنزل عليكم» .

فيه مسائل:

● الأولى: أن التوكل من الفرائض: ووجهه أن الله علق الإيمان بالتوكل في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾، وسبق تفسيرها.

● الثانية: أنه من شروط الإيمان: تؤخذ من قوله تعالى: ﴿إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: وسبق تفسيرها.

● الثالثة تفسير آية الأنفال: وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ...﴾ الآية، والمراد بالإيمان هنا الإيمان الكامل، وإلا؛ فالإنسان يكون مؤمنا وإن لم يتصف بهذه الصفات، لكن معه مطلق الإيمان، وقد سبق تفسير ذلك.

● الرابعة: تفسير الآية في آخرها؛ أي: آخر الأنفال: وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: حَسْبُكَ وَحَسْبُ مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، ولهذا هو الراجع على ما سبق.

الخامسة: تَفْسِيرُ آيَةِ (الطَّلَاقِ).

السادسة: عِظْمُ شَأْنِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَأَنَّهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمُحَمَّدٍ ﷺ فِي الشَّدَائِدِ.

● الخامسة: تفسیر آية الطلاق: وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾، وقد سبق تفسيرها.

● السادسة: عظم شأن هذه الكلمة، وأنها قول إبراهيم عليه السلام ومحمد ﷺ في الشدائد: يعني قول: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾.

وفي الباب مسائل غير ما ذكره المؤلف، منها:

زيادة الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾.

ومنها: أنه عند الشدائد ينبغي للإنسان أن يعتمد على الله مع فعل الأسباب؛ لأن الرسول ﷺ وأصحابه قالوا ذلك عندما قيل لهم: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، ولكنهم فَوَضُوا الْأَمْرَ إِلَى اللَّهِ، وقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل.

ومنها: أن اتباع النبي ﷺ مع الإيمان سبب لكفاية الله للعبد.

بَابُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى

﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١).

هذا الباب اشتمل على موضوعين:

الأول: الأيمن من مكر الله.

والثاني: القنوط من رحمة الله. وكلاهما طرفا نقيض.

واستدل المؤلف للأول بقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا﴾. الضمير يعود على أهل القرى؛ لأن ما قبلها قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾^(٩٧) أو آمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحَىٰ وَهُمْ يَلْعَبُونَ^(٩٨) أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ^(٩٩). [الأعراف: ٩٧، ٩٨، ٩٩].

فقوله: ﴿وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ يدل على كمال الأيمن لأنهم في بلادهم، وأن الخائف لا ينام، وقوله: ﴿ضُحَىٰ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ يدل أيضا على كمال الأيمن والرخاء وعدم الضيق؛ لأنه لو كان عندهم ضيق في العيش لذهبوا يطلبون الرزق والعيش وما صاروا في الضحى - في رابعة النهار - يلعبون. والاستفهامات هنا كلها للإنكار والتعجب من حال هؤلاء؛ فهم نائمون وفي رغد، ومقيمون على معاصي الله وعلى اللهو، ذاكرون لترفهم، غافلون عن ذكر خالقهم؛ فهم في الليل نائمون، وفي النهار لعب، فيبين الله -

عز وجل - أن هذا من مكره بهم، ولهذا قال: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾، ثم ختم الآية بقوله: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ فالذي يَمُنُّ الله عليه بالنعم والرغد والترف وهو مقيم على معصيته يظن أنه رابح وهو في الحقيقة خاسر.

فإذا أنعم الله عليك من كل ناحية: أطعمك من جوع، وأمنك من خوف، وكساك من عري؛ فلا تظن أنك رابح وأنت مقيم على معصية الله، بل أنت خاسر؛ لأن هذا من مكر الله بك.

قوله: ﴿إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾: الاستثناء للحصر، وذلك لأن ما قبله مُفَرَّغٌ له؛ فالقوم فاعل، والخاسرون صفتهم.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ دليل على أن الله مكرًا، والمكر هو: التوصل إلى الإيقاع بالخصم من حيث لا يشعر، ومنه ما جاء في الحديث: «الحرب خدعة»^(١).

فإن قيل: كيف يوصف الله بالمكر مع أن ظاهره أنه مذموم؟

قيل: إن المكر في محله محمود يدل على قوة الماكر، وأنه غالب على خصمه، ولذلك لا يوصف الله به على الإطلاق؛ فلا يجوز أن تقول: إن الله ماكر، وإنما تذكر هذه الصفة في مقام تكون فيه مدحًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا وَمَكْرَنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠]، ومثل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ولا تنفى عنه هذه الصفة على

(١) أخرجه: البخاري في (الجهاد، باب الحرب خدعة، ٣٦٦/٢)، ومسلم في (الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، ١٣٦٢/٣)؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾^(١).

سبيل الإطلاق، بل إنها في المقام التي تكون مدحاً يوصف بها وفي المقام التي لا تكون مدحاً لا يوصف بها. وكذلك لا يُسَمَّى الله بها؛ فلا يقال: إن من أسماء الله الماكر.

وأما الخيانة؛ فلا يوصف الله بها مطلقاً لأنها ذم بكل حال؛ إذ إنها مكر في موضع الائتمان، وهو مذموم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولم يقل: فخانهم.

وأما الخداع؛ فهو كالمكر يوصف الله به حيث يكون مدحاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَفِيفِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، والمكر من الصفات الفعلية؛ لأنها تتعلق بمشيئة الله - سبحانه -.

* ويستفاد من هذه الآية:

١ - الحذر من النعم التي يجلبها الله للعبد لئلا تكون استدراجاً؛ لأن كل نعمة فله عليك وظيفة شكرها، وهي القيام بطاعة المُنعم، فإذا لم تقم بها مع توافر النعم؛ فاعلم أن هذا من مكر الله.

٢ - تحريم الأمن من مكر الله، وذلك لوجهين:

الأول: أن الجملة بصيغة الاستفهام الدال على الإنكار والتعجب.

الثاني: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

* * *

الموضوع الثاني مما اشتمل عليه هذا الباب القنوط من رحمة الله. واستدل المؤلف له بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ﴾.

﴿من﴾: اسم استفهام؛ لأن الفعل بعدها مرفوع، ثم إنها لم يكن لها جواب، والقنوط: أشد اليأس؛ لأن الإنسان يَقْنُط وَيُبْعِد الرجاء والأمل، بحيث يستبعد حصول مطلوبه أو كشف مكروبه.

قوله: ﴿مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ﴾: هذه رحمة مضافة إلى الفاعل ومفعولها محذوف، والتقدير (من رحمة ربه إياه).

قوله: ﴿إِلَّا الضَّالُّونَ﴾: إلا: أداة حصر؛ لأن الاستفهام في قوله: ﴿وَمَنْ يَقْنُطُ﴾ مراد به النفي، و﴿الضَّالُّونَ﴾ فاعل يقنط.

والمعنى لا يقنط من رحمة الله إلا الضالون، والضال: فاقد الهداية، التائه الذي لا يدري ما يجب لله سبحانه، مع أنه سبحانه قريب الغير، ولهذا جاء في الحديث: «عجب ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره؛ ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظل يضحك يعلم أن فرجكم قريب»^(١).

وأما معنى الآية؛ فإن إبراهيم عليه السلام لما بشرته الملائكة بغلام عليهم قال لهم: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تَبَشِّرُونَ﴾ ﴿٥٤﴾ قَالُوا بَشَّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُن مِّنَ الْقَانِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَنْ يَقْنُطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿[الحجر: ٥٤ - ٥٦].

فالقنوط من رحمة الله لا يجوز؛ لأنه سوء ظن بالله - عز وجل -، وذلك من وجهين:

الأول: أنه طعن في قدرته سبحانه؛ لأن من عَلِمَ أن الله على كل شيء قدير لم يستبعد شيئاً على قدرة الله.

(١) أخرجه: أحمد (١١/٤، ١٢)، وابن ماجه في (المقدمة، ٦٤/١). وقال في «الزوائد» (١/١)

(٦٤): «وكيع ذكره ابن حبان في «الثقات»، وباقي رجاله احتج بهم مسلم».

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْكِبَائِرِ؟.....

الثاني: أنه طعن في رحمته سبحانه؛ لأن من علم أن الله رحيم لا يستبعد أن يرحمه الله - سبحانه -، ولهذا كان القانظ من رحمة الله ضالاً .

ولا ينبغي للإنسان إذا وقع في كربة أن يستبعد حصول مطلوبه أو كشف مكروبه، وكم من إنسان وقع في كربة وظن أن لا نجاة منها، فَنَجَّاهُ اللهُ - سبحانه -؛ إما بعمل صالح سابق مثل ما وقع ليونس عليه السلام، قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤١﴾ لَلَّيْتُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٤]، أو بعمل لاحق، وذلك كدعاء الرسول ﷺ يوم بدر^(١) وليلة الأحزاب^(٢)، وكذلك أصحاب الغار^(٣).

وتبيّن مما سبق أن المؤلف رحمه الله أراد أن يجمع الإنسان في سيّره إلى الله تعالى بين الخوف فلا يأمن مكر الله، وبين الرجاء فلا يقنط من رحمته؛ فالأمن من مكر الله تُلَمُّ في جانب الخوف، والقنوط من رحمته تلم في جانب الرجاء.

* * *

قوله في حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أن رسول الله ﷺ

سئل عن الكبائر»: جمع كبيرة، والمراد بها: كبائر الذنوب، وهذا السؤال يدل على أن الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، وقد دلّ على ذلك القرآن، قال تعالى: ﴿إِنْ تَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾

(١) أخرجه: البخاري في (المغازي، باب قصة عروة، ٨٣/٣)، ومسلم في (الجهاد، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، ١٣٨٣/٣).

(٢) أخرجه: البخاري في (المغازي، باب غزوة الخندق، ١١٨/٣)، ومسلم في (الجهاد، باب استحباب الدعاء بالنصر، ١٣٦٣/٣).

(٣) أخرجه: البخاري في (البيوع، باب إذا اشترى شيئاً لغيره، ١١٦/٢)، ومسلم في (الذكر والدعاء، باب قصة أصحاب الغار، ٢٠٩٩/٤).

[النساء: ٣١]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَبُونَ كَثِيرَ الْإِنْتِ وَالْفَوَاحِشِ﴾ [النجم: ٣٢]، والكبائر ليست على درجة واحدة؛ فبعضها أكبر من بعض. واختلف العلماء: هل هي معدودة أو محدودة؟ فقال بعض أهل العلم: إنها معدودة، وصار يعددها ويتتبع النصوص الواردة في ذلك. وقيل: إنها محدودة، وقد حدّها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فقال: «كل ما رُتّب عليه عقوبة خاصة، سواء كانت في الدنيا أو الآخرة، وسواء كانت بفوات محبوب أو بحصول مكروه»، وهذا واسع جداً يشمل ذنوباً كثيرة. ووجه ما قاله: أن المعاصي قسمان:

قسم نهي عنه فقط ولم يذكر عليه وعيد؛ فعقوبة هذا تأتي بالمعنى العام للعقوبات، وهذه المعصية مكفرة بفعل الطاعات؛ كقوله ﷺ: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان كفارة لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»^(١)، وكذلك ما ورد في العمرة إلى العمرة^(٢)، والوضوء من تكفير الخطايا^(٣)؛ فهذه من الصغائر.

وقسم رُتّب عليه عقوبة خاصة؛ كاللعن، أو الغضب، أو التبرؤ من فاعله، أو الحد في الدنيا، أو نفي الإيمان، وما أشبه ذلك؛ فهذه كبيرة تختلف في مراتبها.

والسائل في هذا الحديث إنما قَصَّده معرفة الكبائر ليجتنبها، خلافاً لحال كثير من الناس اليوم حيث يسأل ليعلم فقط، ولذلك نقصت بركة علمهم.

(١) أخرجه مسلم في (الطهارة)، باب الصلوات الخمس...، ٢٠٩/١ من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه: البخاري في (العمرة)، باب وجوب العمرة وفضلها، ٥٣٧/١.

(٣) أخرجه: مسلم في (الطهارة)، باب الصلوات الخمس، ٢٠٩/١ من حديث أبي هريرة.

فَقَالَ: «الشُّرْكَ بِاللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ»^(١).

قوله: «الشرك بالله»: ظاهر الإطلاق: أن المراد به الشرك الأصغر والأكبر، وهو الظاهر؛ لأن الشرك الأصغر أكبر من الكبائر، قال ابن مسعود: «لأن أحلف بالله كاذبًا أحب إليّ من أن أحلف بغيره صادقًا»^(٢)، وذلك لأن سيئة الشرك أعظم من سيئة الكذب؛ فدل على أن الشرك من الكبائر مطلقًا.

والشرك بالله يتضمن الشرك بربوبيته، أو بألوهيته، أو بأسمائه وصفاته.

قوله: «اليأس من روح الله»: اليأس: فقد الرجاء، والروح بفتح الراء قريب من معنى الرحمة، وهو الفرج والتنفيس، واليأس من روح الله من كبائر الذنوب لتتأجه السيئة.

قوله: «الأمّن من مكر الله»: بأن يعصي الله مع استدراجه بالنعيم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٢﴾ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴿١٨٣﴾﴾ [الأعراف: ١٨٢ - ١٨٣].

وظاهر هذا الحديث: الحصر، وليس كذلك: لأن هناك كبائر غير هذه، ولكن الرسول ﷺ يجيب كل سائل بما يناسب حاله؛ فلعله رأى هذا السائل عنده شيء من الأمن من مكر الله أو اليأس من روح الله، فأراد أن يبين له ذلك، وهذه مسألة ينبغي أن يفطن لها الإنسان فيما يأتي من

(١) أخرجه: البزار؛ كما في «كشف الأستار» (١٠٦)، وابن أبي حاتم؛ كما في «تفسير ابن كثير» (٤٨٥/١)، والطبراني؛ كما في «المجمع» (١٠٤/١)، وفي «الدر المثور» (١٤٧/٢).

وقال الهيثمي (١٠٤/١): «رواه البزار والطبراني، ورجاله موثقون».

(٢) سبق (ص ٢٧).

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ قَالَ: «أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(١).

النصوص الشرعية مما ظاهره التعارض، فيحمل كل واحد منها على الحال المناسبة ليحصل التآلف بين النصوص الشرعية.

* * *

قوله في أثر ابن مسعود: «الإشراك بالله»: هذا أكبر الكبائر؛ لأنه انتهاك لأعظم الحقوق، وهو حق الله تعالى الذي أوجدك وأعدك وأمدك؛ فلا أحد أكبر عليك نعمةً من الله تعالى.

قوله: «الأمْن من مكر الله»: سبق شرحه.

قوله: «القنوط من رحمة الله واليأس من روح الله»: المراد بالقنوط: أن يستبعد رحمة الله ويستبعد حصول المطلوب، والمراد باليأس هنا أن يستبعد الإنسان زوال المكروه، وإنما قلنا ذلك؛ لثلاث يحصل تكرار في كلام ابن مسعود.

والخلاصة: أن السائر إلى الله يعتريه شيان يُعَوِّقانه عن ربه، وهما الأَمْن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، فإذا أصيب بالضراء أو فأت عليه ما يحب؛ تجده إن لم يتداركه ربه يستولي عليه القنوط ويستبعد الفرج ولا يسعى لأسبابه، وأما الأَمْن من مكر الله؛ فتجد الإنسان مقيماً على المعاصي مع توافر النعم عليه، ويرى أنه على حق فيستمر في باطله؛ فلا شك أن هذا استدراج.

* * *

(١) أخرجه: عبد الرزاق (٤٥٩/١٠، ٤٦٠)، وابن جرير (٢٦/٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٧٨٣، ٨٧٨٤)، وضحّ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠٤/١) إسناد الطبراني.

● فِيهِ مَسَائِلُ :

الأولى : تَفْسِيرُ آيَةِ الْأَعْرَافِ .

الثانية : تَفْسِيرُ آيَةِ الْحِجْرِ .

الثالثة : شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي مَنْ أَمِنَ مَكْرَ اللَّهِ .

الرابعة : شِدَّةُ الْوَعِيدِ فِي الْقُنُوطِ .

فيه مسائل :

● الأولى : تفسير آية الأعراف : وهي قوله تعالى : ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ، وقد سبق تفسيرها .

● الثانية : تفسير آية الحجر : وهي قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ ، وقد سبق تفسيرها .

● الثالثة : شدة الوعيد فيمن أمن مكر الله : وذلك بأنه من أكبر الكبائر ؛ كما في الآية والحديث ، وتؤخذ من الآية الأولى ، والحديثين :

● الرابعة : شدة الوعيد في القنوط : تؤخذ من الآية الثانية والحديثين .